مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

الخلاف النحوي في المجرورات في شرح ابن القوّاس الموصلي (ت696هـ)

أ.م.د. سهير علي جواد
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم اللغة العربية

التخصص العام للبحث:اللغة العربية	التخصص الدقيق للبحث:النحو

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

الخلاف، النحوي، المجرورات، ابن القواس

المستخلص باللغة العربية:

يدرس البحث خلاف المدرستين البصرية والكوفية في كتاب المباحث في حلّ مشكلات الدرّة الألفية لابن القوّاس (ت696 هـ) في مسائل المجرورات، كالضمير المتصل بـ(لولا ولوما)، وبعض المسائل من حروف الجرّ مثل (من) الزائدة، و(من) هل تقع لابتداء غاية في الزمان؟ و(ربّ) بين الاسمية والحرفية، و(واو ربّ)، وإعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ)، وحرف القسم هل يعمل محذوفا بغير عوض؟ والحروف التي عدّها البصريون حروف جرّ وهي عند الكوفيين حروف تنصب الفعل المضارع وهي (كي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى)، وأهم نتائج البحث أن ابن القوّاس كان مؤيّدا للبصريين في كثير من المسائل وقلّما يؤيد الكوفيين، فكان يعرض الحجج والدلائل لكلا المدرستين، ومن ثم يبدي رأيه.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

المستخلص باللغة الانكليزية

presented in al-Mabāḥith fī Ḥall Mushkilāt al-Durra al-Alfiyya by Ibn al-Qawwās (d. 696 AH), focusing specifically on issues related to genitives. These include the attached pronoun following lawlā and lawma, several questions concerning prepositions—such as the redundant min, whether min can denote the beginning of a temporal extent, the status of rubba between nominality and particlehood, wāw rubba, the case assignment of a noun following mudh and mundhu, and whether the oath particle can govern (its object) when elided without a substitute. The study also considers particles regarded by the Basrans as prepositions but treated by the Kufans as particles that assign the subjunctive to the imperfect verb, namely: kay, lām kay, lām al-juḥūd, and ḥattā.

The research concludes that Ibn al-Qawwās generally supports the Basran school in many of these issues and only rarely aligns with the Kufans. He presents the arguments and evidences of both schools before expressing his own view.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد وآله الطيبين الطاهرين ... أمّا بعد:

فقد زخرت كتب اللغة عامّة، وكتب النّحو خاصة، بقضايا الخلاف النّحوي، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النّحو من مسائله، وهذا الخلاف كان سببا في ظهور مدرستين نحويتين لكلّ منهما باع في النحو عظيم، هما المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، ومسائل الخلاف بين المدرستين كانت وما تزال تشغل الدارسين في مجال النّحو، وهذا ما دعانا إلى أن نطرق هذا الباب في أحد كتب النّحو، فكان شرح ابن القوّاس (ت 696هـ)، المسمّى (المباحث في حلّ مشكلات الدرّة الألفية) ميدانا للدراسة، فجاءت خطة البحث بمقدمة ثم الدراسة التطبيقية التي رصدت بها مسائل الخلاف بين المدرستين، في الحروف التي عدّها البصريون حروف جرّ وهي عند الكوفيين ناصبة للفعل المضارع، وهي (كي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى) وحروف الجرّ وهي (من) هل تقع لابتداء غاية في الزمان؟ و(من) الزائدة، و(ربّ) بين الاسمية والفعلية، و(واو ربّ)، والضمائر المتصلة بـ(لولا ولوما)، وإعراب الاسم الواقع بعد (مذ) و(منذ)، وهل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟ ثم أهم النتائج التي توصّل اليها البحث، وأخيرا هوامش البحث ومصادره. فجاءت الدراسة كالآتي:

أولا: كي ولام كي ولام الجحود وحتى:

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (كي ولام كي ولام الجحود وحتى)، فذهب البصريون إلى جواز أن تكون حروف جر، ويرى الكوفيون أنّها حروف نصب لا غير[1].

جاء في شرح ابن القواس: "ما يكون الناصب بعده مضمرا، وهو سبعة أحرف، أربعة جارّة وهي: كي ولام كي ولام الجحود وحتى.....فمذهب البصريين أنّ النصب بعدها بأن مقدّرة؛ لأنّها لمّا كانت حروفا مختصة بالاسم لم تدخل على الأفعال إلا إذا قدّر معها ما يجعلها في تأويل الاسم، ولا يؤول الفعل بالاسم إلا بحرف مصدري يصير به مقدّرا بالمصدر"[2]. نلحظ من نصّ ابن القواس أنّه يؤيد البصريين بأنّ هذه الحروف هي حروف جرّ، والناصب للفعل بعدها أن المقدّرة، وبذلك يكون المصدر المؤول في محل جرّ بها.

ثم يذكر ابن القوّاس رأي الكوفيين قائلا: "وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الأحرف هي الناصبة؛ لأنّ التقدير على خلاف الأصل"[3].

وحيث إنّ ابن القوّاس ذكر حجج كلتا المدرستين في كل حرف من هذه الحروف، فسأعرض هذه الحجج وأدلّة كلّ منهما في كل حرف فيما يأتي:

1- كي:

يذكر ابن القوّاس حجّة كلتا المدرستين، فالبصريون احتجّوا على أنّها حرف جرّ هو دخولها على (ما) الاستفهامية وهي اسم، كدخول حروف الجرّ عليها، فيقولون: كَيْمَهْ، كما يقولون: لِمَهْ، فـ(كَيْ) حرف جرّ، دخل على (ما) الاستفهامية، فصارت (كَيْمَا) فحذف ألفها وعوّض عنها بـ(هاء) السكت، كما تحذف الألف في مثل: فيمَهْ، وعَمّهْ، ولِمَهْ، فـ(ما) في محلّ جرّ، أما الكوفيون فيرون أنّها داخلة على الفعل و(ما) في محلّ نصب بالفعل المقدّر بعدها[4].

وقد ضعّف ابن القوّاس رأي الكوفيين بقوله: "وهذا ضعيف لأنّ (ما) الاستفهامية لا يحذف ألفها إلا إذا دخل عليها حرف الجرّ، ولأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وممّا يدلّ على أنّ (كي) حرف جرّ ظهور (أنْ) بعدها إذ دخلت على المضارع في قوله:

....كيما أنْ تغُرَّ وتخدعا"[5]

واحتجّ الكوفيون بأنّ (كي) لا يجوز أن تكون حرف جر؛ لأنّها من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف جرّ؛ لأنّ حروف الجر من عوامل الأسماء[6].

و(كي) عند سيبويه (ت180هـ) جارّة في قولهم: (كَيْمَهْ) على إضمار (أنْ) بعدها، وإذا دخلت عليها اللام فهي ناصبة، فتكون بمنزلة (أنْ)[7]، وأيّده المبرّد (ت285هـ)[8].

أمّا الأخفش (ت 215هـ) فهي عنده جارّة دائما، والنصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة أو ظاهرة[9].

وممّا تقدّم أرى أنّ (كي) نوعان كما ذكرها أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) [10]:

الأول: أنْ تكون ناصبة بنفسها من دون حاجة الى تقدير (أنْ)؛ وذلك إذا دخلت عليها اللام؛ لأنّ اللام حرف جرّ، ولا يجوز دخول حرف جرّ على حرف جرّ، نحو: جئتك لكي تكرمني، ومنه قوله تعالى: "ولكي لا تأسوا على ما فاتكم"{الحديد:23}.

الثاني: أنْ تكون جارّة، والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مضمرة، فـ(كي) بمعنى اللام، فلا فرق في أنْ نقول: جئتك كي تكرمني، وجئتك لتكرمني.

2- لام كي:

وأمّا (لام كي) فهي عند البصريين جارّة، والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مقدّرة، نحو: جئتك لتكرمني، التقدير: جئتك لأنْ تكرمني، وذهب الكوفيون إلى أنّها تنصب المضارع من غير تقدير (أنْ)، نحو: (جئتك لتكرمَني)[11].
جاء في شرح ابن القوّاس مسألة جواز إضمار (أنْ) أو إظهارها بعد (لام كي)، يقول ابن القوّاس: "وأمّا (لام كي) فيجوز إضمار (أنْ) بعدها وإظهاره إذا لم تلحقها (لا) بالإضمار، كقوله تعالى: "ليغفر لك الله"{الفتح:2}، والإظهار كقوله" "وأمرت لأن أكون"{الزمر:12}، فإن توسّطت بينهما (لا) امتنع الإضمار، كقوله تعالى: "لئلا يعلم أهل الكتاب"{الحديد:29} "لئلا يكون للناس"{البقرة:150}، أما جواز الإضمار فللفرق بينهما وبين لام الجحود، وأما امتناعه مع (لا) فلئلا يدخل حرف الجر على حرف النفي، ولكراهة توالي اللامات"[12]
ويرى الفرّاء (ت 207هـ) أنّ (أنْ) تصلح في موقع لام كي، أي بمعنى واحد ، قائلا: " "وأمرْنا أنْ نسلمَ لربّ العالمين. أن أقيموا الصلاة "{الأنعام:72،71} فردّ (أنْ) على (لام كي)؛ لأنّ (أنْ) تصلح في موقع اللام، فردّ (أنْ) على (أنْ) مثلها يصلح في موقع اللام، ألا ترى أنّه قال في موضع "يريدون ليطفئوا"{الصف:8} وفي موضع: " يريدون أن يطفئوا"{التوبة:32}"[13]، وقد غلّط الزجّاج (ت 311هـ) هذا المذهب، فإن كانت (كي) بمعنى (أنْ) لجاز أن تدخل عليها لام أخرى، كما تدخل على (كي)[14].
وحجة الكوفيين بأنّ (لام كي) هي الناصبة؛ لأنّها قامت مقام كي، فكما نصبت كي الفعل فكذلك ما كان في مقامه، ومن الكوفيين من يرى أنّها إنّما نصبت الفعل لأنّها أفادت معنى الشرط، فأشبهت بذلك (إن) الشرطية المخفّفة[15].
وأما البصريون فاحتجّوا لرأيهم؛ بأنّ اللام من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، لذلك وجب أن يكون الفعل بعدها منصوبا بتقدير (أنْ)، لأنّها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر[16].
وقد ردّت حجّة الكوفيين بقولهم أنّ (اللام) قامت مقام (كي)، فنصبت الفعل، فقولهم غير سليم؛ لأنّ (كي) تنصب الفعل تارة بتقدير (أنْ)، وتارة تنصبه بنفسها، لذلك حملها على نصبها الفعل بتقدير (أنْ) حرف جر وكما أنّ اللام حرف جر، فحمل الجر على الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، وأما قولهم إنّها نصبت الفعل لأنّ فيها معنى الشرط فهي كـ(أن) المخففة الشرطية، فهذا غير سليم أيضا، لأنّها لا تفيد الشرط، بل تفيد التعليل، فلو كانت كذلك من حملها على الجزم لجاز الجزم باللام، كما يجزم بـ(إنْ) للمشابهة[17].

3- لام الجحود:

وأمّا (لام الجحود) فهي كأختيها (كي، ولام التعليل أو لام كي كما يسمّيها ابن القوّاس)، من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ يرى البصريون أنّ الناصب للفعل هو (أنْ) مقدّرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، في حين يرى الكوفيون أنّها هي الناصبة للفعل بنفسها، ويجوز إظهار (أنْ) بعدها للتوكيد، نحو: ما كان زيد لأنْ يدخلَ دارَكَ، وما كان عمرو لأنْ يأكلَ طعامَكَ[18]. وقد احتجّ كلا المذهبين بما قدّمناه في لام كي. ويرى ابن القوّاس أنّه "يجب إضمار (أنْ) بعدها لطول الكلام، واللام تتعلق بمحذوف؛ لأنّه خبر كان"[19]. وأمّا البصريون فدليلهم على أنّه لا يجوز إظهار (أنْ) بعدها فمن وجهين؛ أحدهما: أنّ قولهم: ما كان زيد ليدخلَ، وما كان عمرو ليأكلَ، جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، لأنّه جواب لـ(زيد سوف يدخل وعمرو سوف يأكل)، ولو قلنا: ما كان زيد لأنْ يدخل، وما كان عمرو لأنْ يأكل، لجعلنا مقابل (سوف يدخل) و(سوف يأكل) اسما، لأنّ أنْ مع الفعل بمنزلة المصدر والمصدر اسم، والوجه الثاني: التقدير عندهم: ما كان زيد مقدِّرا لأنْ يدخل، أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل، و(أنْ) توجب الاستقبال، فاستغني عنها بما تضمنه الكلام من تقدير الاستقبال[20].

4- حتى:

وهي عند الكوفيين حرف ينصب الفعل المضارع من غير تقدير، لكنّهم اختلفوا في الناصب، فذهب الكسائي (ت189هـ) إلى أنّ الجرّ بعدها بـ(إلى) ظاهرة أو مقدّرة، وذهب الفرّاء إلى أنّ الخفض بعدها هو لنيابتها مناب (إلى)، أمّا البصريون فهي عندهم حرف جرّ في الموضعين كليهما، والفعل منصوب بتقدير (أنْ) بعدها، والمصدر المؤول مجرور بها[21].
ويرى ابن القوّاس أنّ علّة وجوب إضمار (أنْ) بعدها؛ إمّا لأنّها صارت عوضا عن (أنْ)، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، أو لأنّه أصل مرفوض، أو طلبا للخفّة[22].
واحتجّ الكوفيون بأنّ (حتى) إمّا أن تكون بمعنى (كي) وكي تنصب، نحو قولك: أطعِ اللهَ حتى يدخلكَ الجنّةَ، أي: كي يدخلك الجنة، وإمّا أن تكون بمعنى (الى أنْ) فقد قامت مقام (أنْ)، و(أنْ) تنصب، وكذلك ما قام مقامها[23].
أمّا البصريون فاحتجّوا بقولهم: إنّ الناصب للفعل هو (أنِ) المقدّرة، لأنّ (حتى) عندهم من عوامل الأسماء، فوجب تقدير (أنْ) دون غيرها؛ و(أنْ) مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، و(أنْ) أم الحروف الناصبة، لذا كان تقديرها أولى من غيرها[24].
وخلاصة القول: إنّ هذه الحروف وأعني(كي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى) حروف جرّ، والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مقدّرة، والمصدر المؤول من (أن المقدّرة والفعل) مجرور بها.

ثانيا: الكاف والياء في لولاك ولولاي بين الرفع والجرّ:

من مسائل الخلاف التي وردت في شرح ابن القوّاس مسألة إعراب الضمير المتصل بـ(لولا)، يقول ابن القوّاس: "واختلف في محلّه من الإعراب، فذهب سيبويه وحكاه عن الخليل ويونس أنّ محلّه الجرّ بـ(لولا)؛ لأنّها هنا حرف، ولا تتعلّق بشيء كالباء في بحسبك زيد، واختصاصها بالمضمر المتصل دون الظاهر، كاختصاص لدن بنصب غدوة دون ما عداها، وذهب الأخفش والكوفيون الى أنّ محلّه الرفع، ومنع المبرّد من وقوع المضمر المتصل بعدها مطلقا، وأنّ نحو (لولاي ولولاك) خطأ لأنّه لم يحك عن فصيح"[25].

فالكوفيون يرون أنّ محلّه الرفع، قال الفرّاء: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أنْ يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنّها خفض والرفع فيها الصواب"[26].

أما البصريون فهي عندهم حرف جرّ، قال سيبويه: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرتَ الاسم فيه جُرّ، وإذا أظهرتَ رُفع. واستدلّوا بقول الشاعر:

وكمْ موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هوى بإجرامهِ من قلّة النّيقِ مُنْهَوي"[27]

نعود إلى نصّ ابن القوّاس نرى أنّ المبرّد يمنع أن يقال: (لولاك ولولاي) وعدّه خطأ لا يصلح على حدّ قوله في الكامل[28]، واحتجّ بقوله تعالى: "لولا أنتم لكنّا مؤمنين" {سبأ:31}، وتابعه في ذلك ابن السرّاج (ت 316هـ)، فقال: "شيء شذّ عن القياس، كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط، والكلام ما جاء به القرآن: (لولا أنت)"[29]. ورأي المبرّد وابن السرّاج لم ينل قبولا عند جمهور النحويين من المدرستين، قال ابن مالك (ت672هـ): "اتفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء على رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرّد هذيان"[30].

واحتجّ الكوفيون بأنّ الضمير في (لولاك ولولاي) في موضع رفع؛ لأنّ الضمير الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها، ولو كان الرفع محمولا على الجرّ لوجب أن يفصل بين ضمير الرفع والجرّ في المتكلم كما فصل بين لفظ ضمير النصب والجرّ في المتكلم، نحو:(أكْرَمَني، ومَرَّ بي) لأنّا نقول: النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين ضمير النصب والجرّ، وإنّما دخلت النون في ضمير النصب لاتصاله بالفعل، فلو لم يأتوا بها لكُسر الفعل بسبب حركة الياء، وأما ضمير الجرّ فلم تدخله النون، لأنّه يتصل بالحرف، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه النون، و(لولا) حرف فلهذا لم تدخل عليه هذه النون[31].

وأمّا البصريون فاحتجّوا بأنّ الياء والكاف لا يكونان إلا في موضع جرّ، فهما لا يكونان علامة مرفوع، (وما ليس له نظير في كلامهم محال)، ولا يكونان في موضع نصب؛ لأنّ (لولا) عندهم حرف وليس بفعل له فاعل، فيكون الضمير في موضع نصب، فإذا لم يكن في موضع رفع ولا في موضع نصب فوجب أن يكون في موضع جرّ[32].

وأيّد أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين[33]، وأثنى الزبيدي (802هـ) على ما قاله الكوفيون، مرجّحا رأيهم في هذه المسألة قائلا: "والأرجح عندي هنا مذهب الكوفيين لما ذكروه، ولأنّه قد تستعاد علامة بعلامة"[34].

ثالثا: مِنْ لابتداء الغاية الزمانية أوالمكانية:

اتفق النحويون على أنّ (من) حرف جرّ لابتداء غاية، إلا أنّ الخلاف بين النحويين أهي حرف جرّ لابتداء غاية في الزمان أم في المكان؟

جاء في شرح ابن القوّاس: "وذهب الكوفيون الى أنّ (من) .... في ابتداء غاية الزمان، وهو اختيار ابن درستويه، والمبرّد من البصريين، واحتجّوا بقوله تعالى: " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم"[35] {التوبة:108}

ذهب الكوفيون إلى أنّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، أمّا البصريون فلا يجوّزون استعمالها في الزمان[36].

وذهب سيبويه إلى أنّها تكون لابتداء غاية في الأماكن[37]، أمّا المبرّد[38]، والأخفش[39] ، وابن درستويه (ت 347هـ) فوافقوا الكوفيين في أنّ (من) تكون لابتداء غاية في الزمان والمكان[40]. وقد وافق ابن مالك الكوفيين بقوله: "والمشهور من قول البصريين إلا الأخفش أنّ (من) لا تكون لابتداء الغاية في الزمان، بل يخصّونها بالمكان، ومذهب الكوفيين والأخفش جواز استعمالها في ابتداء الغاية مطلقا، وهو الصحيح؛ لصحة السماع بذلك"[41].

واحتجّ الكوفيون لرأيهم بقوله تعالى: "لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحقّ أن تقوم فيه"{التوبة:108}، وبقول زهير بن أبي سلمى[42]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ؟ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[43]

واستشهدوا أيضا بقول النابغة الذبياني[44]:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزْمانِ يَوْمِ حَليمَةٍ إلى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلّ التَّجاربِ

أمّا البصريون فاحتجّوا بأنّها لا تجوز في الزمان؛ لأنّ (من) في المكان هي نظير (منذ) في الزمان؛ لأنّ (من) وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في المكان، كما أنّ (منذ) وضعت لتدلّ على ابتداء غاية في الزمان، فقولنا: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)، يعني أنّ الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية هو يوم الجمعة، كقولك: (ما سرْتُ من بغداد)، فالمعنى هو: ما ابتدأت السير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن نقول: (ما سرت مذ بغداد) ، لا يجوز أن نقول: (ما

رأيته من يوم الجمعة)[45]، وقدّروا (من أول يوم) في الآية الكريمة، بقولهم: من تأسيس أول يوم، وقدّروا (من حجج ومن دهر) في البيت، بقولهم: من مرّ حجج ومن مرّ دهر[46]. وتقديرهم هذا لم يخرج (من) من ابتداء الغاية في الزمان، وعليه فالرأي الكوفي هو الصحيح لوروده في القرآن الكريم وفي الشعر، ولما قدّمه علماء المدرستين من حجج تؤكّد صحّة رأيهم.

رابعا: من الزائدة:

من المسائل التي اختلف بها علماء المدرستين (من) الزائدة، فسيبويه لا تزاد عنده إلا في غير الواجب مطلقا، نحو: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ، فهي توكيد بمنزلة (ما)، أكّد بها؛ لأنّها في موضع تبعيض، بمعنى أنّه أراد: لم يأته بعض الرجال والناس[47]. وأجاز الكوفيون والأخفش زيادتها في الواجب، محتجين بقوله تعالى: "ويغفر لكم من ذنوبكم""[48]{نوح:4}، أمّا البصريون فلا تزاد عندهم إلا بشرطين: أن يكون المجرور بها نكرة، وأن تسبق بنفي أو شبهه[49].

وقد احتجّ الكوفيون والأخفش بزيادتها بقوله تعالى: "يغفر لكم من ذنوبكم"{نوح:4}، وقوله تعالى: "ولقد جاءك من نبأ المرسلين"{الأنعام:34} وقوله تعالى: "ويكفّر عنكم من سيئاتكم"{البقرة:271}، وقوله تعالى: "جنّات تجري من تحتها الأنهار"{محمد:12}، وبقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمي لَها حُبّها عِنْدَنا فَمالٍ قالَ مِنْ كاشِحٍ لَمْ يَضُرْ[50]

ففي هذه المواضع لو حذفت (من) كان الكلام مستقيما، والمواضع كلّها في الإيجاب، وقد جرّت المعرفة، وهذا دليل على صحّة رأي الكوفيين.

خامسا: إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ:

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين مسألة إعراب الاسم الواقع بعد (مذ ومنذ)، يقول ابن القوّاس: "فذهب جمهور البصريين وهو الأظهر إلى أنّهما المبتدأ وما بعدها الخبر عنهما؛ لأنّهما بمعنى أول المدة أو جميع المدة، وهما معرفتان بالإضافة. وذهب الزجاج إلى أنّ ما بعدهما المبتدأ وهما الخبر، لأنّ المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية يومان وهو ضعيف؛ لأنّهما اسمان للزمان ولا يتعلقان بمحذوف..... وذهب الفرّاء إلى أنّ ما بعدهما خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة ذو، والتقدير: ما رأيته من الذي هو يومان"[51]. وقيل: إنّهما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ما رأيته من إذ مضى يومان[52]، وقيل: إنّهما مبتدآن وما بعدهما خبران ارتفعا بهما، والتقدير: أمد ذلك يومان، وينسب هذا الرأي إلى طائفة من الكوفيين، وإلى المبرّد وابن السراج والفارسي(ت377هـ)[53].

واحتجّ الكوفيون بأنّ الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف، أما البصريون فحجّتهم أنّ ما بعدهما مرفوع؛ لأنّه خبر عنهما، وذلك لأنّ مذ ومنذ معناهما الأمد، فتقدير ما رأيته مذ يومان، ومنذ ليلتان: أمد انقطاع الرؤية يومان، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان[54].

سادسا: ربّ بين الاسميّة والحرفيّة:

ذهب الكوفيون إلى أنّ (ربّ) اسم، وذهب البصريون إلى أنّه حرف جرّ[55]. يقول ابن القوّاس: "وهي عند جمهور البصريين حرف جرّ، لافتقارها إلى ما تتعلّق به كسائر حروف الجرّ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنّها اسم، بدليل صحّة الإخبار عنها"[56]. ووافق الاستراباذي (ت686هـ) الكوفيين بقوله: "ويقوّي عندي مذهب الأخفش والكوفيين ـ أعني كونها اسماـ فربّ مضاف إلى نكرة، فمعنى ربّ رجلٍ في أصل الوضع قليل من هذا الجنس"[57]. ويرى المبرّد وابن السرّاج أنّها حرف لكونها لا تقبل أيّ شيء من خواص الاسم[58].

واحتجّ الكوفيون على أنّ (ربّ) ليس حرف جرّ؛ لأنّه يدخله الحذف، كقوله تعالى: "ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين"{الحجر:2}، وبقول الشاعر:

إنْ يَقْتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عارا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ[59]

وكذلك حملها الكوفيون على (كم)؛ لأنّ (كم) للعدد وللتكثير، و(ربّ) للعدد والتقليل، فكما أنّ (كم) اسم، فكذلك (ربّ)[60].

أمّا البصريون فقد احتجّوا على أنّها حرف جرّ؛ لأنّها لا يوجد فيها علامات الاسم والفعل، فهي جاءت لمعنى في غيرها وهو الحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو: ربّ رجلٍ يفهم، أي: ذلك قليل[61].

وردّ أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين بأنّ (ربّ) للتقليل فقط وليس للعدد، وحَكَمْنا على (كم) على أنّها اسم؛ لأنه يحسن فيها علامات الاسم، كدخول حروف الجرّ عليها، نحو: بكم رجل مررت؟ وما أشبه ذلك، وجواز الإخبار عنه، نحو: كم رجلا لاحاكَ، وهذا غير موجود في (ربّ)[62].

سابعا: واو (رُبّ):

ذهب الكوفيون والمبرّد إلى أنّ (واو رُبّ) تعمل الخفض في النكرة بنفسها، أمّا البصريون فذهبوا الى أنّ (واو رُبّ) لا تعمل، وإنّما العمل لـ(ربّ) مقدّرة[63].

جاء في شرح ابن القوّاس: "فمذهب سيبويه أنّ الجرّ بـ(ربّ) مقدرة بعد الواو خلافا للكوفيين والمبرّد، فإنّ الجرّ عندهم بالواو نفسها، قياسا على واو القسم .. والأول أظهر؛ لأنّ الواو حرف عطف في الأصل وهو لا يعمل، ولأنّ الجرّ بعد الفاء وبل بـ(ربّ) مضمرة بالاتفاق، فوجب أن تضمر بعد الواو حملا لحالة على حالتين، ولأنّها قد جرّت مع عدم الواو في قوله:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ"[64]

فالمبرّد وافق الكوفيين، واحتجّ بأنّ الواو تستعمل في القسم؛ لأنّها بمعنى الباء، لذلك أبدلت من (ربّ)، في قوله: (وبلدٍ ليس به أنيس)[65]، وهي ليست عاطفة؛ لأنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به[66].

وقد ردّ رأي الكوفيين بأنّه فاسد؛ لأنّه قد جاء في كلام العرب من أنّها جرّت مع عدم وجود الواو كالشاهد السابق (رسمِ دارٍ..)[67].

وأما البصريون فالواو عندهم ليست عاملة، وإنّ العمل لـ(ربّ) المقدّرة، فالواو عندهم حرف عطف فهي لا تعمل شيئا، والدليل على أنّ الواو حرف عطف هو جواز ظهور (ربّ) معها، نحو: وربّ بلدٍ[68]. قال سيبويه: وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا في الجرّ والنصب والرفع؛ تقول: وبلدٍ ، تريد: وربّ بلدٍ ، وتقول: زيدا، تريد: عليك زيدا، وتقول: الهلالُ، تريد: هذا الهلال، فكلّه يعمل عمله مظهرا"[69].

ويرى الدكتور محمد خيري الحلواني أنّ أبا البركات الأنباري كان واهما بنسبة مسألة (واو ربّ) للبصريين والكوفيين، وواهما أيضا بنسبة القول الى المبرّد[70]، والحلواني أراه قد اتّهم أبا البركات بنسبته المسألة للبصريين، فأول من قال بها سيبويه، ثم المبرّد في المقتضب كما ذكرنا، ويؤيّد الحلواني باحث آخر بأنّ أبا البركات واهم بنسبة الرأي للكوفيين، بحجّة أنّه لا دليل موجود في مصادرهم يؤكّد صحة ما قاله أبو البركات[71].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّ (الواو) حرف خاص له استعماله، فاستعمال (الواو) لا يطابق استعمال (ربّ)، والجرّ ليس بـ(ربّ) المضمرة، ولا هي عاطفة[72]. إذا (الواو) لم تكن عاطفة، ولا هي (واو) ربّ، فما الاستعمال الخاص لها؟ وما تقدير الكلام معها؟ وما المعنى الذي أفادته؟ أرى أنّ هذه الواو هي (واو) ربّ، ويجوز حذف إحداهما، ولا يجوز حذفهما معا؛ لأنّ التقدير يجوز في حالة وجود الواو أو ربّ، أما في حالة عدم وجودهما، فما الذي يشير اليهما؟ إن قلتم: العلامة الإعرابية، نقول: هذه روايات لا نسلّم بها، ومن ثم يكون في التقدير تكلّف واضح.

ثامنا: هل يعمل حرف القسم محذوفا بغير عوض؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ حرف القسم يعمل محذوفا بغير عوض، أمّا البصريون فلا يجوز عندهم ذلك إلا بعوض[73].

جاء في شرح ابن القوّاس: "ومنهم من يجوّز فيه الجرّ فيقول: الله لأذهبَنَّ، بإضمار الجارّ، ولا يكون عند البصريين إلا في اسم الله تعالى، وأجازه الكوفيون مطلقا، نحو: أبيك لأفعلَنَّ"[74]

ويرى ابن القوّاس أنّ الأجود هو أنّه إذا حذف فعل القسم والحرف معا، فإنّ الفعل المقدّر ينصب الاسم المقسَم به[75]. فالبصريون يجوّزون حذف حرف القسم على أن يعوّض عنه بألف استفهام، نحو: آلله ما فعلت كذا، أو هاء التنبيه، نحو: ها الله[76].

أمّا الكوفيون فيقولون من دون عوض، وحجّتهم أنّهم سمعوا عن العرب قولهم: (آللهِ لتفعلَنّ) فيقول المجيب: (أللهِ لأفعلَنّ) بألف واحدة مقصورة، فيخفض لفظ الجلالة بتقدير حرف جرّ محذوف، يقول الفرّاء: "والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلَنّ، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلَنّ؛ لأنّ المقدّر مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير، يريد: بخير، فلمّا كثرت في الكلام حذفت"[77].

وهذا ضعيف عند ابن القوّاس ويرى الوجه فيه النصب، معلّلا: "لأنّ الجار لا يضمر من غير عوض إلا في الضرورة، وإنّما جاز في اسم الله تعالى لكثرة استعماله، بل الوجه النصب، نحو: إيّاك لأنطلقنّ"[78].

أمّا البصريون فاحتجّوا بأنّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف، إلا في مواضع يكون لها عوض، وألف الاستفهام وهاء التنبيه صارتا عوضا عن حرف القسم، بدليل أنّه لا يجوز أن يظهر حرف القسم معهما، فلا تقول: (أ والله) ولا (ها الله) لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، فلمّا كانت الباء عوضا عن الواو، لم يجز الجمع بينهما، فلا يجوز أن تقول: بوالله لأفعلَنّ، وكذلك ها هنا[79].

أمّا الردّ على احتجاج الكوفيين بقولهم: (أللهِ لأفعلَنّ)، فإنّما جاز ذلك مع لفظ الجلالة (الله) خاصة خلافا للقياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال، كما اختصّ بدخول التاء عليه، فنقول: تالله، ولا يقال: تالرحمن ولا تالرحيم[80].

نخلص من هذا أنّ حرف القسم يجوز حذفه من غير عوض في الضرورة الشعرية، كما يرى أبو البركات وابن القواس.

الخاتمة:

1- (كي ولام كي ولام الجحود وحتى) حروف جرّ والفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مضمرة.
2- الضمير في (لولا) في محلّ رفع على الإخبار، أي: مبتدأ.
3- (من) يجوز أن تكون لابتداء غاية في الزمان والمكان.
4- (من) الزائدة تكون في النكرة والمعرفة على حدٍّ سواء.
5- لا يجوز حذف ربّ مع الواو، فتذهب الفائدة المرجوّة منها وهي التقليل، والواو ليست عوضا عن (ربّ) بل هي الدليل عليها.
6- حرف القسم لا يجوز حذفه إلا في الضرورة الشعرية.

الهوامش:

1- ينظر الانصاف: 300/2
2- شرح ابن القواس: 1/ 345
3- شرح ابن القواس: 1/ 345
4- شرح ابن القوّاس: 377/1 وينظر الإنصاف: 2/ 300- 301
5- شرح ابن القواس :1/ 377
6- الإنصاف: 300/2
7- ينظر الكتاب: 6/3
8- ينظر المقتضب: 9/2
9- ينظر معاني القرآن للأخفش: 127/1
10- ينظر الإنصاف: 302/2
11- ينظر الإنصاف: 303/2
12- شرح ابن القواس: 1/ 346- 347
13- معاني القرآن للفراء: 220/1- 221
14- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2/ 42
15- ينظر الإنصاف: 2/ 303- 304
16- ينظر الإنصاف: 2/ 304
17- ينظر الإنصاف: 2/ 305
18- ينظر الإنصاف: 2/ 312
19- شرح ابن القواس: 1/ 347
20- الإنصاف: 2/ 313
21- الإنصاف: 2/ 314
22- شرح ابن القوّاس: 1/ 347
23- الإنصاف: 2/ 314
24- الإنصاف: 315/2
25- شرح ابن القوّاس 1/ 379
26- معاني القرآن للفراء: 2/ 85
27- الكتاب 2/ 373
28- ينظر 3/ 247
29- ينظر الأصول: 2/ 124
30- المساعد: 2/ 292
31- الإنصاف: 2/ 362
32- الإنصاف 2/ 364
33- الإنصاف 2/ 365

34- ائتلاف النصرة: 66
35- شرح ابن القوّاس: 1/ 384
36- الإنصاف 1/ 206
37- الكتاب 4/ 224
38- ينظر المقتضب: 3/ 31
39- ينظر معاني القرآن للأخفش: 1/ 366
40- ينظر شرح المفصّل: 8/ 11
41- شرح الكافية: 1/ 358
42- ديوانه: 54، وفيه: أقوين من حجج ومن شهر
43- ينظر الإنصاف: 1/ 206 وائتلاف النصرة: 142
44- ينظر ائتلاف النصرة: 142، وديوان النابغة وفيه:
تورثن من أزمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل مجرب
45- ينظر الإنصاف: 1/ 207
46- ينظر الإنصاف 1/ 208، وشرح ابن القواس: 1/ 385
47- ينظر الكتاب: 2/ 315 و4/ 225، وينظر شرح ابن القواس: 1/ 398
48- شرح ابن القواس: 1/ 399
49- ينظر شرح ابن عقيل: 3/ 14
50- ينظر شرح التسهيل: 3/ 138
51- شرح ابن القواس: 1/ 383
52- ينظر الإنصاف: 1/ 211
53- ينظر شرح التصريح: 2/ 19- 20
54- ينظر الإنصاف: 1/ 211
55- الإنصاف: 448/2
56- شرح ابن القوّاس: 1/ 401
57- شرح الرضي 2/ 366
58- ينظر المقتضب: 3/ 57 والأصول: 1/ 416
59- ينظر المقتضب: 3/ 66، وشرح ابن القوّاس: 1/ 401
60- ينظر الإنصاف: 2/ 448
61- الإنصاف: 2/ 449
62- ينظر الإنصاف: 2/ 449
63- ينظر الإنصاف: 1/ 208
64- شرح ابن القوّاس: 1/ 410
65- ينظر المقتضب: 2/ 271
66- ينظر الإنصاف: 1/ 209
67- ينظر الإنصاف: 1/ 209
68- ينظر الإنصاف: 1/ 209
69- الكتاب: 1/ 106
70- ينظر الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف: 196
71- ينظر حقيقة ما عزاه أبو البركات الأنباري في إنصافه الى الكوفيين والبصريين في (ربّ): بحث
72- ينظر معاني النحو: 3/ 37
73- ينظر الإنصاف: 1/ 216
74- شرح ابن القواس: 2/ 424
75- ينظر شرح ابن القوّاس: 2/ 423

76- ينظر الإنصاف: 1/ 216
77- معاني القرآن للفراء 2/ 413
78- شرح ابن القواس: 2/ 424
79- الإنصاف: 2/ 217
80- ينظر الإنصاف 2/ 218

المصادر

القرآن الكريم
1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق: الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407هـ - 1987م.
2- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان _ بيروت.
3- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (513- 577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط3، 1374هـ - 1955م.
4- حقيقة ما عزاه أبو البركات الأنباري في إنصافه الى الكوفيين والبصريين في (ربّ)، بحث للدكتور رعد كريم حسن، مجلة كلية التربية واسط، العدد عشرون، جامعة واسط/ كلية التربية.
5- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني، دار القلم العربي، حلب، 1974م.
6- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدّم له الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1408هـ - 1988م.
7- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1383هـ - 1963م.
8- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ - 1980م.
9- شرح ألفية ابن معطي، المسمى بـ(المباحث في حلّ مشكلات الدرّة الألفية)، عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بـ(ابن القوّاس) (ت696هـ)، تحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي الرياض، ط1، 1405هـ - 1985م.
10- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ - 1990م.
11- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، على أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك للعلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1427هـ - 2006م.
12- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ)، تحقيق ودراسة: يحيى بشير مصري، جامعة محمد بن سعود، ط1، 1417هـ - 1996م.
13- شرح الكافية الشافية، تأليف الإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجياني الشافعي(ت 672هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ - 2000م.
14- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أمين بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ - 2001م.

15- الكتاب، كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق ودراسة: عبد السلام هارون، الشركة الدولية للطباعة، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، ط4، 1425هـ - 2004م.
16- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقّح مصفّى، للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ) على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ - 1982م.
17- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي، البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ - 1990م.
18- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
19- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ 1988م.
20- معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1423هـ - 2003م.
21- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1415هـ - 1994م.